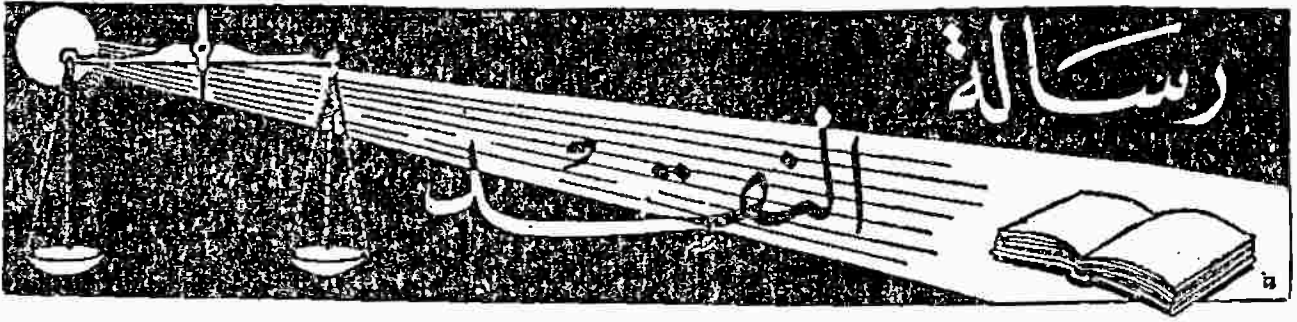




نقد كتاب إحياء النحو

تأليف الأستاذ إبراهيم مصطفى

للأستاذ أحمد أحمد بدوي

— ١ —

رابعاً : أن المؤلف ادعى على النحاة قضايا غير محصنة
خامساً : أنه في الأبواب القليلة التي أراد ضم بعضها إلى بعض
يزيد النحو غسراً ، لا سهولة وفهماً ، فضلاً عن أنه لم ينجح في
هذا الضم
وسأخذ الآن في مناقشة آرائه ، وتفصيل القول فيها :

تعريف النحو

ياخذ المؤلف على النحاة ، أنهم يعرفون النحو بأنه علم يعرف
به أحوال أو آخر الكلم إعراباً وبناءً ؛ وهم لذلك قد ضيقوا دائرته
تضييقاً شديداً ، ويجب (في رأيه) أن تتسع هذه الدائرة ، حتى
يصبح النحو قانون تأليف الكلام ، وبيان كل ما يجب أن تكون
عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تنسق العبارة ،
ويمكن أن تؤدي معناها

وليسمح لي الأستاذ المؤلف أن أخبره بأن هذا التعريف غامض
الغموض كله ، فبيان كل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة
قول عام مبهم ، يشمل بيان أن تكون هذه الكلمة مستعملة في
مناها الحقيقية ، أو غير مستعملة ، قصد بها السجع مع كلمة أخرى
أو لم يقصد ، ربي بها إلى طباق أو تورية أو جناس ، أو لم يُرمَ
بها ، إلى غير ذلك ، وعلى هذا يشمل تعريف النحو علوم اللغة
العربية كلها ؛ لأنها جميعها ما وضعت إلا لبيان كل ما يجب أن
تكون عليه الكلمة في الجملة ؛ ثم قسمت وأصبح لكل علم
اختصاص خاص ؛ ولا أحسبني في حاجة إلي أن أحدث الأستاذ
عن اختصاص علم الماني وعلم البيان وعلم البديع ، التي ترمي جميعها
مع علم النحو ، كما قلت ، إلى بيان ما يجب أن تكون عليه الكلمة
في الجملة ؛ ولا إخال المؤلف يريد أن يجعل علم النحو علماً شاملاً
بضم تحت جناحيه علوم العربية كلها .

لا ريب في أن نحو اللغة العربية ثقیل عسير ، يحتاج إلى كثير
من التهذيب والتبويب ؛ ليصبح سهل المأخذ ، قريباً إلى النفوس ،
حبيباً إليها درسه وفهم قواعده وأصوله

ولقد أخذت كتاب إحياء النحو ، راجياً أن أجده — كما
يدل عنوانه — روحاً جديدة تبعث في النحو الحياة ، أو فكرة
حديثة تذلل صعبه ، وتجمع ما نشأت من أبوابه ومسائله ،
وهانذا ، بعد القراءة ، أبين رأيي في الكتاب ، بالصراحة التي
تطلبها العلم ، وبالأدلة التي لا تدع مجالاً للشك ، آملاً أن أكون
قد وفيت بحق النقد البريء

وسوف أنهج في بحثي النهج الذي اتبعه المؤلف ، فأذكر
النتائج التي وصلت إليها بعد القراءة ، ثم أتحدث بالتفصيل عن
الأسباب التي أدت إليها ، ويؤملني أن تكون النتائج هي :

أولاً : أن الكتاب ليس فيه شيء جديد

ثانياً : أن الكتاب لم يحدث في دراسة النحو ، أو كتبه ،
أو قواعده أي تغيير أو تبدل

ثالثاً : أن ما في الكتاب ليس إلا تعليقات كهذه التعليقات
التي يستنبطها النحاة لشرح ما بين أيديهم ، مما وقع في كلام
العرب ، وإنك لو اوجد مثل هذه التعليقات التي جاء بها المؤلف ،
وأكثر منها في الحواشي والتقاير

أمر قد تكفل به علم المعاني والبيان والبديع ، فالنحو مثلاً يقف أمام الجمل الآتية موقف المصحح لها جميعاً وهي : مصر مستقلة ، وإن مصر مستقلة ، وإن مصر مستقلة ، واستقلت مصر ، ومصر استقلت ؛ يصحح النحو هذه الجمل كلها ويقبلها ، وإذا تكلمت بواحدة منها في أى حال قبلها النحو ، ولم يخطئها ؛ أما علم المعاني فينظر إلى الحال التي يقال فيها الكلام ، فعند ما يكون المخاطب منكراً استقلال مصر مثلاً وقلت له مصر مستقلة كنت مخطئاً ، لأن الحال يستدعي أن تؤكد له القول ، وأن تقول له : إن مصر مستقلة . فإذا أراد المؤلف أن يجعل ما يبحث فيه علم المعاني والبيان من اختصاص علم النحو ، ومما يجب أن تناوله بحوثه ، فإنه لم يزد على أن ضم علمين أحدهما إلى الآخر من غير ضرورة ملحة بل ضا يجب معه الاضطراب والخلط .

هذا إلى أن المؤلف لم يشر إلى علاقة الكلمة بالكلمة ، ولا ارتباط الجمل بالجملة من أول كتابه إلى آخره ، بل قصره على حكم آخر الكلمات ، ولم يعمق فيها .

فلسفة العامل

أطنب المؤلف في ذكر فلسفة العامل وبيان أهميته لدى النحاة ، ثم أخذ يتقدم مذهبهم من غير أن يذكر رأيه الصريح في العامل ، فالنحاة قد اضطروا - لمذهبهم في وجوب ذكر العامل - إلى التقدير الذي سماه تقديرًا صناعياً ، ولم يبين لنا كيف تحلل هذه الجمل التي اضطرت النحاة فيها إلى التقدير . وهل نكتفي حين تبين مكان كلمة الضيف في قولنا : الضيف أكرمته ، بأن نقول إن الضيف لم يرد به أن يكون مسنداً إليه ، ولا مضافاً إليه ، ولذلك كان منصوباً ، أم ماذا ؟

أما أن النحاة بالتراسم أصول فلسفة العامل قد أضاعوا معاني الكلام في باب المفعول معه ، فلا إخالني في حاجة إلى بيان تحامل المؤلف مما نقله هو حين يتحدث عن المفعول معه من أن النحاة قد تنبهوا للمعنى ، وأوجبوا أن يتبعه اللفظ ؛ فقد قال الرضبي في شرح الكافية ما نصه : الأول أن يقال : إن قصد النص على المصاحبة وجب نصب وإلا فلا . ففكرة النظر إلى المعنى في المفعول معه قديمة معروفة ، وهي التي يقبلها العقل ويستريح إليها .

ولكن يظهر أن المؤلف (وتبريقه لعم النحو غير محدود ولا يح كما قلت) يرى بكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في اللغة إلى وصف حالها من تقديم أو تأخير أو نفي أو إثبات أو تأكيد استفهام ، وهنا أريد أن أفهم منه وقفة قصيرة نستبين فيها من علم النحو وغاياته .

لا أحسبني أبعد عن الصواب إذا قلت : إن غرض علم النحو (كما هو واضح فيما بين أيدينا من كتبه) ليس إلا تكوين تكويننا سليماً ، وإقدارنا على النطق الصحيح الخالي من الخطأ لتكوين . فليس صحيحاً إذاً أن ندعى على النحاة أنهم قصرُوا على أواخر الكلمات ، بل هم قد تعرضوا كثيراً ، وكثيراً جداً ، ثم مما توهم المؤلف القاضل إلى بيان وضع الكلمة من الكلمة لمة من الجملة ، وإلى حذف بعض أجزاء الكلام للدليل أو لتغير ، وإلى كثير مما يمرض للكلمة من النفي والاثبات . وأكبر ، أني أجلب السأمة للقارى إذا أنا أخذت أحدثه عما في باب النحو من ذلك كله ، ولست أكلفه إلا أن يرجع إلى كتاب هذه الكتب ليرى بيمينه أن المؤلف كان مغالياً كل المغالاة ، ادعى على النحاة أنهم لم يعنوا إلا بأواخر الكلمات . ولأجلب تأنيته إلى النفوس سوف أنقل هنا مثلاً صغيراً يبين دعواي : ابن هشام في كتابه أوضح المسالك : وللفاعل أحكام : أحدها . . . الثاني وقوعه بعد المسند . . . الثالث أنه لا بد منه . . . أنه يصح حذف فعله . . . الخامس أن فعله يوحد مع شتيته . . . السادس أنه إن كان مؤنثاً أنت فعله بناء ساكنة . . . يع أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ، ثم يجيء المفعول ، وقد ن ، وقد يتقدمها المفعول ، وكل من ذلك جائز وواجب . الخ ، ترى من هذا أن حكم آخر الكلمة لم ينل إلا واحداً من - بل أقل من ذلك كثيراً - من عناية ابن هشام ؛ أما أحكام الفاعل فهي علاقته بالكلمة التي قبله وبعده ، وما نس لهذه العلاقة من تذكير أو تأنيث أو تقديم أو تأخير ير ذلك . وإذا شئت أن أعد الكثير من أبواب النحو التي ادعاء المؤلف طال بي القول وانتهى بي إلى الإملال

أما إذا قصد المؤلف إلى أن من غرض النحو أن يفضل بآ على أسلوب ، أو أن يوجب نحواً خاصاً من التعبير إذا كان يستدعيه ، أو أن يبين سر جمال نوع من القول - فذلك

وأما ما انتقده المؤلف من كثرة خلاف النحاة في كل عامل يتصدون لبيانها ، فالغفلة فيه ظاهرة ، فهذه الخلافات لا تجدها في لباب كتب النحو ، ولكنك تجدها في الحواشي والتقارير ، ولا يعطي لها من العناية إلا مقدار ضئيل لا يخفى منه على دراسة لباب النحو وأصوله ؛ على أن الأستاذ المؤلف قد زاد رأياً جديداً في عامل النصب وأنه وجود الكلمة في حالة لا يراد بها أن تكون مسنداً إليها ولا مضافة وسوف ناقشه في ذلك .

معاني الأعراب

جعل المؤلف الضمة والكسرة علامتي إعراب فحسب ، أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد بها أن تنتهي بها الكلمة .

ذلك قول يهدم أمام النقد :

أولاً : لأنه ليس من المقول ولا من الواقع في شيء أن تكون المعاني التي قصد إليها العربي تدور حول اثنين : هما الاستناد والاضافة ، حتى يهتم بهما العربي وحدهما ولا يعني بغيرهما فلا يضع له علامة تدل عليه ، فعندنا الحال والتمييز ، وعندنا أنواع المفعول والاستثناء ، ولا إدخال واحداً مما ذكرت أقل من معنى الاضافة خطأً لدى اهتمام العربي ، بل إن بعض هذه الأنواع لا يتم الكلام إلا به ، ولا يفهم المعنى إلا بذكره ، فالكلام يكون أثير ناقصاً إذا حذفت الحال أو المستثنى أو نوعاً من أنواع المفعول أو التمييز ؛ وإذا شئت أن تلتس بذلك ، فهناك أمثلة توضح لك ما قلنا :

تقول : عدت المريض ، واجتهدت رغبة في النجاح ، وسوف أزورك الساعة الخامسة ، ونجح التلاميذ إلا سميحاً ، واشترت أقتين جينا ، وما جئتك إلا زائراً ؛ فانظر كيف كمل المعنى في المقال الأول بذكر المفعول به ، ولو أنك حذفته لصار المعنى ناقصاً بيتوراً ؛ وفي المثال الثاني إذا أنت حذفت المفعول لأجله ، جعلت الكلام غير ملل ولا مسبب ، فتقل فائدته ومعناه ؛ أما إذا حذفت المفعول فيه في الجملة الثالثة فإنك سوف تلقى بمن

تورده في خضم من الظن والتخمين ، لأنه لا يدري متى تزوره حتى يتبها للفائت ؛ ولا إدخال المستثنى في المثال الرابع يقل أهمية عن المستثنى منه ، فكلاهما مقصود يهتم به القائل ، ولو أنك حذفت المستثنى لفسد المعنى وأصبح خاطئاً . وقل مثل ذلك في الحال والتمييز ؛ فقد بدا لك أن العربي يقصد هذه الأنواع قصداً ، ويبنى بها عناية تامة ، فلم يميز كلاً منها بحركة ، كما ميز المضاف إليه بحركة ، وإذا علمت أن المضاف إليه لم يذكر في الكلام قصداً ، ولم يؤت به لأنه مراد لذاته ، (كما يقولون) وإنما جاء به لتعريف المضاف أو تخصيصه وتقليل شيوعه فحسب — إذا علمت ذلك أدركك المذهب حين ترى أن ما يقصد في الكلام ويعنى به : من حال أو تمييز أو غيرها ، لا يهتم العربي بأن يجعل له علامة خاصة تدل عليه ، أما ما يذكر عرضاً فإن العربي يحتفل به أيماء احتفال ، ويضع له حركة تميزه . ذلك قول لا يستطيع العقل أن يقبله .

ثانياً : لأنه ليس من الصحيح أن الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يراد أن تنتهي بها الكلمة ، فلو كان ذلك صحيحاً ما وقف العرب بالسكون على الكلمات التي تنتهي بالفتحة ، ولا انتهزوا فرصة اختتامها بالفتحة ، فوقفوا بها استمتاعاً بما يجوبونه من نطقها . ولست أدري كيف وصل المؤلف إلى هذه النتيجة وكيف استنبطها ، مع أنه ليس في الكلام العربي كله كلمات يقف عليها المرء بالفتح إلا إذا كان آخر الاسم متوناً مفتوحاً ، فلو كان العرب يحبون الوقوف بالفتحة لجمعوا وقفهم بها لا بالسكون ، ولا ختفوا بالفتحة كل كلمة تقع في آخر الجملة ، ولما أتوا بكلمات مفتوحة في أول الكلام ووسطه ؛ وذلك غير ما هو واقع بين أيدينا . ثالثاً : لأن المؤلف أراد أن يجعل الضمة علامة الاستناد ، فتكلف في سبيل ذلك عناء ومشقة ، وانتحل أسباباً لا تثبت أمام الانتقاد :

فن ذلك أنه اضطر في سلامة قاعدته إلى أن يخرج اسم (لا) من أن يكون مسنداً إليه ، لأنه ليس يتحدث عنه ، ولذلك كان حقه الفتحة .

احمد احمد بدرى

« يتبع »